

النائب د. نجاة أبو بكر لـ "البرلمان":

الحكومة مقصرة بحق غزة ولا شيء يمنعها من التواصل مع الوزارات هناك

التفاصيل 7-6



التشريعي يلتقي بأركان وزارة الصحة للاطلاع على سير العمل

نواب الضفة يواصلون أعمالهم رغم المعوقات والتعقيدات ومضايقات السلطة وملاحقة الاحتلال

« 5

الكيالي: إيرادات القطاع تغطي النفقات والرواتب لو تحصلت عليها مالية غزة

» 08

لجنة الداخلية والأمن تعقد جلسة مع رئيس بلدية رفح

« 03

التشريعي يلتقي النائب الأول لرئيس مجلس الشورى القطري

في العاصمة القطرية الدوحة. وأطلع وفد التشريعي الشيخ عيسى الكواري على آخر التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية ومدينة القدس والمسجد الأقصى، إضافة إلى اطلاعه على

« 04

التقى وفد من نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناية وعضوية النائبين إسماعيل الأشقر وعبد الرحمن الجمل بالنائب الأول لرئيس مجلس الشورى القطري الشيخ عيسى بن ربيعة الكواري

التشريعي يعقد جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد ورئيس هيئة البترول

مروان أبو راس، ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، وكل من النواب سالم سلامة، ويوسف الشرافي. وناقش المجتمعون خلال الجلسة عدة موضوعات منها ارتفاع أسعار

« 03

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي واللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد حاتم عويضة، ورئيس هيئة البترول أحمد الشنطي بمقر المجلس التشريعي وذلك بحضور مقرر لجنة الأمن النائب



الغول: عزام الأحمد
وعد بزيارة غزة
لترتيب عقد جلسة
ولا زلنا ننتظر

07



النجار يحذر
من انهيار كامل
للوضع الصحي
بغزة

02



بحر يطالب
الأردن بالتصدي
لخطط الاحتلال
في القدس

02

خلال مؤتمر صحفي عقده في المجلس التشريعي

النائب النجار يحذر من انهيار كامل للوضع الصحي بغزة

كما حذر من أن الهجرة بدأت للعديد من الكوادر الطبية للعمل في وكالة الغوث وهذا يؤدي إلى نقص في الكادر الطبي مما يؤثر على الخدمات الصحية المقدمة من الوزارة للمواطنين، وتابع "هناك نقص شديد في عدد من الوظائف داخل وزارة الصحة خاصة التمريض ولم يتم الاستجابة من قبل الوزير لسد تلك الحاجات من خلال الإعلانات عن مسابقات توظيف للتوظيف العمومية عبر ديوان الموظفين العام وفقا للأصول المعمول بها".

وفي سياق متصل زار اليوم وفد من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي وزارة الصحة للاطلاع على طبيعة الوضع الصحي ومدى الخطورة التي وصلت إليها الحالة الصحية، وضم الوفد كلا من النواب خميس النجار، يوسف الشرافي، ومحمد شهاب، وكان في استقبال الوفد البرلماني وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش والمدراء العاميين، بالإضافة لمدراء الدوائر المركزية في الوزارة.

بدوره قدم وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش للوفد البرلماني شرحا وافيا عن الحالة الصحية لقطاع غزة، محذرا من توقف قريب لعدد كبير من مستشفيات القطاع نتيجة نقص الوقود، وقلة الموارد المالية، والإمكانات اللوجستية.



حذر رئيس ملف الصحة في المجلس التشريعي النائب د. خميس النجار من انهيار كامل للوضع الصحي في قطاع غزة في أي لحظة، نتيجة توقف عدد من المستشفيات والمراكز الصحية عن تقديم خدماتها الطبية للمواطنين. وطالب النائب النجار خلال مؤتمر صحفي عقده في المجلس التشريعي حكومة التوافق بأخذ دورها الحقيقي لإنقاذ أهل غزة صحيا، والحفاظ على عمل المراكز الطبية والطواقم الصحية العاملة فيها.

كما أهاب بكافة المؤسسات الأهلية والدولية أن تعمل لإنقاذ الوضع الصحي في غزة، عبر توفير المستلزمات الطبية بشكل عاجل، داعيا إلى ضرورة العمل على تفعيل كافة اللجان التي تعمل على تنسيق التعاون والاندماج الكامل بين طرفي الوزارة في غزة والضفة.

وطالب النائب النجار كافة القوى الوطنية أن تقوم بدورها لإنقاذ حالة انهيار الخدمات الصحية والعمل على استمرارها بل وتطويرها، مستعرضا الحالة المتردية التي وصلت إليها المرافق الصحية في قطاع غزة، مشيرا إلى اختلاف السياسات والنظم المعمول بها، ففي غزة هناك اختلاف عن الضفة وهذا يؤثر سلبا على آليات التعامل مع الوظائف والتعيينات ومتطلبات مزاوله

بين المرضى والعاملين في سلك الصحة، كذلك العديد من الخدمات الصحية بدأت في التوقف وقد يصل الأمر إلى توقف عدد من المستشفيات بشكل كامل عن العمل".

وتابع قائلاً: "إن عدم تسديد المبالغ المطلوبة لشركات النظافة وموردي الأغذية وما ترتب على ذلك من إضراب العاملين ينذر بانتشار الأمراض والأوبئة

المهنة. وقال: "لا توجد تغطية مالية لتسيير العمل في مختلف المراكز الصحية والمستشفيات وخاصة نفقات الوقود في ظل انقطاع التيار الكهربائي لساعات

بحر يطالب الأردن بالتصدي لخطط الاحتلال القاضي بسحب السيادة الأردنية عن الأقصى



وفي السياق نفسه، ندد د. أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي باقتحام رئيس بلدية الاحتلال في القدس للمسجد الأقصى، مؤكدا أن الاقتحامات المتكررة من قبل قادة الكيان الصهيوني دليل عريضة واستهتار بالمجتمعين الدولي والعربي. وطالب أبو حلبية أهالي القدس بمواصلة الرباط والصمود في المسجد الأقصى لمواجهة الارهاب الصهيوني وإحباط مؤامراته بالقدس، موجها التحية لأهالي القدس على صمودهم ورباطهم في المسجد الأقصى. وأكد أبو حلبية أن الشعب الفلسطيني سيفشل كل مخططات الاحتلال في القدس والأقصى.

طالب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة الأردن حكومة وبرلماناً وشعباً بالتحرك العاجل للتصدي لخطط الاحتلال الصهيوني بسحب السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى. ودعا د. بحر في بيان صحفي يوم امس الأول اتحاد البرلمانات الدولية إلى إسقاط عضوية برلمان الاحتلال (الكنيست) لإقراره قوانين عنصرية خلافاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وشدد على ضرورة تحرك البرلمانات العربية والاسلامية للضغط على حكوماتها من أجل العمل على إحباط المخطط الصهيوني. وجدد د. بحر مطالبته لاتحاد البرلمانات الدولية بالضغط على برلمان العدو (الكنيست) لوقف مناقشة المشروع الخاص بتقسيم القدس واسقاطه من جدول أعمال (الكنيست)، واسقاط مناقشة سحب السيادة الأردنية عن الأقصى. وأكد أن القدس تتعرض لمؤامرة كبيرة من قبل الاحتلال الصهيوني في ظل صمت وتخاذل عربي ودولي غير مسبوق، مشددا على ضرورة تظافر جهود الجميع من أجل إفشال واسقاط ما يحاك من مؤامرات لتهود القدس وإقرار قوانين تهدف لطمس هويتها الاسلامية والعربية، ودعا الأمتين العربية والاسلامية إلى تقديم كافة أشكال الدعم والاسناد لأهلنا في القدس لتعزيز صمودهم في مواجهة المخططات الصهيونية.

النائب عدوان: على التشريعي محاسبة الحكومة إذا لم تحل مشكلة الرواتب وأزمات القطاع



قال رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب الدكتور عاطف عدوان بأنه على حكومة التوافق أن تقوم بحل مشكلة رواتب موظفي غزة بأسرع وقت، مشيرا إلى أنه إذا لم تقم بحل تلك المشكلة فإنه يتعين على المجلس التشريعي اعتبار الحكومة ليست وطنية، ولا تمثل الشعب الفلسطيني بكل أطيافه. وأكد النائب عدوان في تصريح خاص للمكتب الإعلامي للمجلس التشريعي أنه في حال لم تقم الحكومة بحل مشكلة الرواتب والبدء الفوري في عملية إعادة إعمار قطاع غزة واستلام المعابر، فإن ذلك يؤكد أنها تمثل وجهة نظر الرئيس محمود عباس الذي يعتبر أسوأ ديكتاتور في المنطقة العربية على حد وصفه.

وشدد عدوان على أن الرئيس محمود عباس لا يريد للقضية الفلسطينية أن تتقدم، منوها إلى ضرورة أن تقوم حركة فتح بمراجعة تصريحات ومواقف رئيسها بشأن القضايا الأساسية التي تخص الشعب الفلسطيني.

فلسطين ليست عزبة خاصة وفي سياق علق النائب عدوان على تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعدم وجود أموال لدفعها للموظفين حتى لو تم اعتمادهم من قبل اللجنة القانونية بأن "أبو

مازن يتلاعب بمشاعر أهل غزة بخصوص الرواتب أكثر من الإسرائيليين أنفسهم عندما يهددون بالحرب على غزة". وتابع عدوان في تصريح صحفي مقتضب للمكتب الإعلامي للمجلس التشريعي بالقول: "فلسطين ليست عزبة خاصة لأبي مازن، ولنا قطيعا يسوقنا في أي اتجاه أراد، فنحن شعب من الأحرار، وليجد أبو مازن شعبا آخر من العبيد".

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

المخطط الأسود

ثمة حاجة ملحة أمام الأشقاء المصريين لإعمال الحكمة والعقلانية والاتزان بشأن الحادث البشع الذي أصاب الجنود المصريين في سيناء مؤخراً. ابتداءً، ينبغي التأكيد على القاعدة المعروفة التي لا تقبل الجدل والتأويل، والقائلة بأن أمن مصر من أمن غزة وفلسطين، وأن أمن غزة وفلسطين من أمن مصر، وهذه قاعدة لا تحتل المراوغة أو المجاملة أو الشعارات السياسية، بل هي أصل من أصول العلاقة الاستراتيجية التي تربط الشعبين: الفلسطيني والمصري، ولا تخضع لتقلبات السياسة أو تغير الأنظمة بأي حال من الأحوال.

وهكذا، فإن ما يصيب المصري أو العربي أو المسلم في كل مكان يصيب الفلسطيني بذات القدر، لأن فلسطين جزء أساسي ومهم من أمتنا العربية والإسلامية، ولأن أحداً لا يستطيع أن يتجاوز أو ينتكر لدور مصر التاريخي وأدائها الاستراتيجي إزاء القضية الفلسطينية.

من هنا، فإن الألم يتنزل على قلب الفلسطينيين كلما ألم بأخوانهم وأشقائهم العرب والمسلمين نازلة، وكلما أصابهم هم أو غم أيا كان، لأن المصائب واحد، ولأن المصريين واحد، ولأن التحديات التي يواجهها الشعبين: الفلسطيني والمصري وتواجهها شعوب الأمة العربية والإسلامية، واحدة.

لذا، استبد بنا الألم حين طالعتنا الأنباء حول القرارات الخطيرة التي تتحدث عن النية المصرية الرسمية إخلاء وترحيل جزء مهم من سيناء وإقامة منطقة عازلة على الحدود المصرية الفلسطينية.

بل وزاد الطين بلة، ما سمعناه من تفوهات تجاوزت كل الحدود حين صدرت بعض الأصوات المجهولة التي تستتر تحت صفات "مصادر عسكرية أو أمنية مصرية" وتتحدث عن تورط ومشاركة بعض العناصر الفلسطينية في حادث سيناء البشع، وحين دعا بعض الطارئين على الإعلام المصري إلى تقليد الكيان الصهيوني في معاقبة غزة وشن حرب لا هوادة فيها ضد أهلها الصامدين ومقاومتي الباسلة.

وهنا يحق لنا أن نتساءل بكل عدالة وإنصاف: إلى متى تبقى غزة هدفاً سياسياً لجهات سياسية وإعلامية مصرية لا تريد الخير للشعبين: المصري والفلسطيني، وتعتمد دوماً إلى صب الزيت على النار لإشعال الفتنة الملعونة، ولا تتورع عن إطلاق الاتهامات الباطلة ضد غزة وأهلها بمناسبة وبغير مناسبة دون أي دليل أو برهان. لا يمكن لفلسطيني، أيا كان، أن يقبل الإساءة إلى مصر، مصر العروبة والتاريخ والحضارة، أو يقبل المساس بأمنها القومي واستقرارها الداخلي بأي حال من الأحوال، لكن الحقائق الواضحة والبيانات الدامغة شيء، والاتهامات الفارغة والتضليل السياسي شيء آخر تماماً.

وحتى اللحظة، لم تتقدم أية جهة سيادية مصرية بأية معلومات قطعية أو معطيات أكيدة حول تورط أي عنصر فلسطيني في حادث سيناء الأخير، ما يجعلنا أكثر قلقاً بشأن حقيقة ما يشاع عن مخطط لضرب غزة ومقاومتي الباسلة التي فشل الاحتلال الصهيوني في تركيبها عبر الحصار الشرس الذي استمر ولا يزال - منذ ما يقارب ثماني سنوات، وعبر ثلاثة حروب مدمرة، كان آخرها الحرب الصروس الأخيرة التي قتلت البشر ودمرت الحجر والشجر، إلا أنها، وبموازاة الحصار، لم تغلق في كسر إرادة شعبنا الفلسطيني وتركيبه وحمله على التخلي عن التمسك بحقوقه وثوابته الوطنية والتخلي عن حقه المشروع في مواصلة المقاومة حتى دحر الاحتلال.

وفي كل يوم نسمع اتهامات مصرية جديدة للمقاومة الفلسطينية، تلميحاً أو تصريحاً، دون أي دليل أو برهان، وكأن أمراً قد دبر لبليل بهدف استكمال الإجهاز على غزة والنيل من مقاومتها الباسلة.

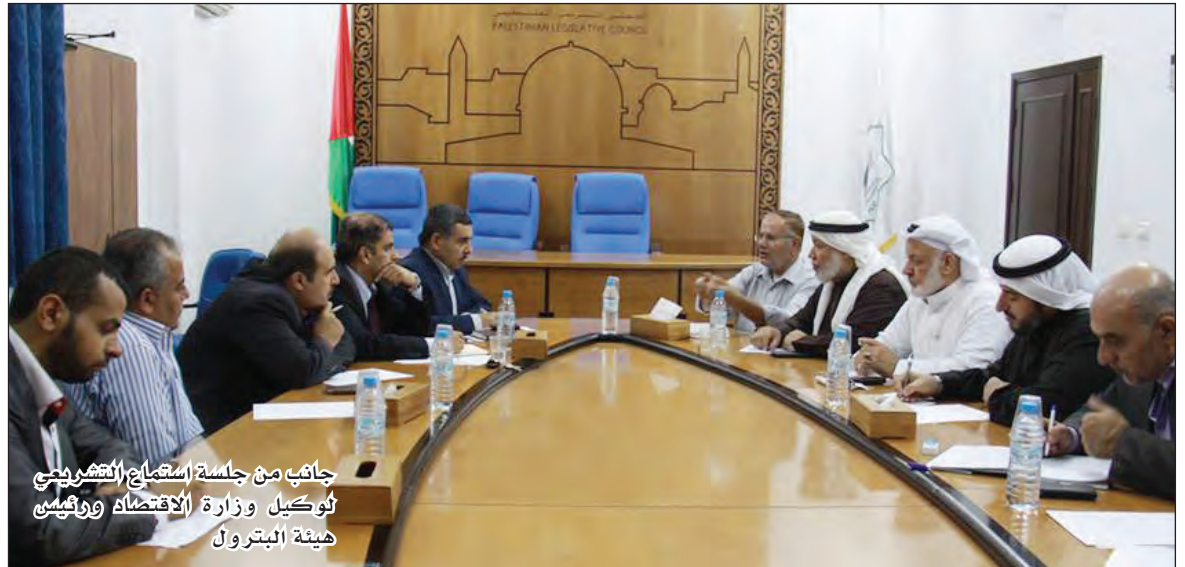
وإذا ما وضعنا تلك الاتهامات في سياق السلوك الرسمي للسلطة الفلسطينية التي ترفض استلام المعابر الحدودية، وترفض تقديم خدماتها لأهالي القطاع، ولا تبذل أي جهد في سبيل حمل مصر على فتح معبر رفح، فإننا حينها - يمكن أن نرسم لوحة متكاملة بشأن حقيقة مخطط الفتنة الذي يراد لغزة ومقاومتي الفوص فيه من جديد بهدف إنهاكها وتركيبها وإسقاط مشروعها المقاوم في وجه الاحتلال الصهيوني. وبالرغم من وعينا التام لمخطط الفتنة الذي يحاك في الظلام فإننا نربأ بإخوة الوطن والعروبة والدم والمصير أن يكونوا جزءاً أساسياً من أضلاعه البائسة، أو وقوداً للأهداف والغايات التي يرمي إلى تحقيقها، والتي ستدفع المصالح الوطنية والقيم الأخلاقية والمبادئ العروبية والشعبين: الفلسطيني والمصري ثمنها العاجل إذا ما قدر لهذا المخطط الأسود أن يرى النور لا سمح الله.

لقد قدمت المقاومة الفلسطينية العديد من المبادرات لتسوية العلاقات مع الأشقاء في مصر، وأبدت استعدادها لتذليل كل العقبات والعراقيل التي تترك بال الإخوة المصريين، ولا زالت على استعدادها لعمل كل ما من شأنه توطيد أركان العلاقة الاستراتيجية بين الشعبين: الفلسطيني والمصري، وحماية الأمن القومي الفلسطيني والمصري على حد سواء.

وختاماً، فإن يدنا كفلسطينيين - لا زالت مفتوحة للأشقاء في مصر لإعادة بلورة العلاقات المتبادلة على أسس أكثر قوة ومتانة ورسوخاً، وكلنا أمل أن يتحمل الإخوة المصريون مسؤولياتهم التاريخية والعروبية والإنسانية تجاه شعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة، ويعملوا على إعادة فتح معبر رفح على مدار الساعة أمام المسافرين، ويضعوا حداً لكل الترهات والإتهامات التي تستهدف إحداث الوقعة والفتنة بين الشعبين الشقيقين: المصري والفلسطيني بما يصب في مصلحة العدو الصهيوني ومصالح أعداء الأمة العربية قاطبة.

لجنتا الداخلية والاقتصادية تعقدان جلسة استماع

لوكيل وزارة الاقتصاد ورئيس هيئة البترول



جانب من جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد ورئيس هيئة البترول

السوق وضبط الاقتصاد الوطني في غزة ومنع احتكار أي سلعة أو بيع سلع فاسدة وترويجها بين المواطنين.

من جهته استعرض مدير هيئة البترول أحمد الشنطي واقع الوقود والغاز الذي يدخل لقطاع غزة من خلال معابر الاحتلال، مبيناً وجود نقص حاد في كميات غاز الطهي التي تصل القطاع، ملفتاً أن الاحتلال يورد بشكل يومي لقطاع غزة ٢٥٠ طن، بينما حاجة القطاع أكثر من ذلك بكثير.

وأكد الشنطي أن هيئته تعمل بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجهات المختصة لمتابعة أسعار الغاز والتأكد من وصول الكمية المطلوبة للمواطنين، ومنع احتكار الموزعين وتوزيع الغاز في السوق السوداء وبيعها بأسعار باهضة بغية استخدامها وقوداً للسيارات، كما لفت إلى أن الهيئة العامة للبترول ألزمت مؤخراً الموزعين بتسليم كشف للهيئة بكمية الغاز التي يقومون بتوزيعها على المواطنين للتأكد من سلامة الإجراءات ووصول الغاز لبيوت المواطنين وليس ليستخدم وقوداً للسيارات.

وفي ختام الجلسة أكد النواب أن لجان المجلس التشريعي المختصة ستعمل على متابعة عمل الوزارات بشكل متواصل، وفقاً للإمكانيات المتاحة والمتوفرة لحماية الجبهة الداخلية، وفي ضوء مبدأ حماية المستهلك والاقتصاد الوطني في آن واحد.

من جهته لفت وكيل وزارة الاقتصاد عويضة أن وزارته تعاني كثيراً من قلة الإمكانيات اللوجستية والمالية، كما أنها تعاني من عدم وجود مرجعية من قبل حكومة التوافق، وعدم التواصل معها لضبط وتنظيم العمل بشكل أكثر دقة، وأكد عويضة أن وزارته عملت بكامل طواقمها خلال الحرب بشكل يومي ومستمر بالتعاون مع وزارة الزراعة للعمل على توفير كافة السلع الأساسية والمواد الغذائية في السوق، ومنع المحتكرين من احتكار أي سلعة أساسية أثناء وبعد الحرب على قطاع غزة.

وأشار إلى قطاع غزة يعاني من شح في الأسمت ومواد ومستلزمات البناء منذ سنوات، منوهاً لأن الأسمت كان قد اختفى من السوق عام ٢٠١٤، مبيناً أن الأسمت الذي يدخل للقطاع هو لبعض مشاريع الوكالة، مشدداً على أن وجود الأسمت يخدم ما يقارب ٣٥ مهنة أساسية جميعها توقفت عن العمل بسبب منع دخول هذه المادة الحيوية للقطاع.

من جهة أخرى أوضح عويضة أن وزارته عملت على ضبط تسعيرة الدجاج من خلال عدد من الخطوات الفعلية التي اتخذتها على أرض الواقع، وكذلك التنسيق بين المزارع والموزع من خلال مكاتب الوزارة منعاً للاحتكار والتلاعب بالأسعار.

وأكد عويضة أن وزارته تعمل بشكل دائم رغم قلة الإمكانيات لمتابعة حالة

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي واللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد حاتم عويضة، ورئيس هيئة البترول أحمد الشنطي بمقر المجلس التشريعي وذلك بحضور مقرر لجنة الأمن النائب مروان أبو راس، ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، وكل من النواب سالم سلامة، ويوسف الشرافي.

وناقش المجتمعون خلال الجلسة عدة موضوعات منها ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، والوقوف على بعض حالات الاحتكار، ومناقشة الحالة الاقتصادية في القطاع.

من جهته أشاد النائب عدوان بعمل وزارة الاقتصاد ومتابعتها للحالة الاقتصادية في القطاع، وثنى عملها خلال الحرب ومتابعتها الدقيقة للمواد الاستهلاكية وضبط أسعارها، متسائلاً عن الحالة الاقتصادية بعد الحرب وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، في ظل إغلاق المعابر ومنع توريد الكثير من السلع والمواد.

من جهته شدد النائب أبو راس على ضرورة أن تقوم وزارة الاقتصاد مع الجهات المختصة بتكثيف عملها لحماية المواطن من الاحتكار أو بيع سلع فاسدة، ومتابعة السوق الفلسطيني في قطاع غزة والتأكد من ضبط الحالة التسويقية، وتفعيل مبدأ حماية المستهلك.

وضعت حلولاً مرضية لأصحاب المركز التجاري المدمر

لجنة الداخلية والأمن تعقد جلسة مع رئيس بلدية رفح

سيقوم بالمصادقة على الحلول التي توصل إليها مع لجنة الداخلية ووضعها موضع التنفيذ الفوري.

من جهته أكد النائب أبو راس بأن لجنته ستنظم زيارة ميدانية عاجلة للمركز التجاري المدمر لمتابعة مشاكل التجار المتضررين عن كسب، ومقابلة أصحاب المحال التجارية المتضررة.

المجلس، بحضور عضو اللجنة النائب سالم سلامة.

وناقشت اللجنة مع رئيس بلدية رفح شكوى المواطنين المتضررين، فيما تم التوصل إلى حلول ترضي أصحاب المحال التجارية، ولا تخالف القوانين المعمول بها في البلديات.

وأكد رئيس البلدية أن المجلس البلدي

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس اجتماعاً مع رئيس بلدية رفح صبحي أبو رضوان لمناقشة شكوى أصحاب المحال التجارية في المركز التجاري الذي دمره الاحتلال في مدينة رفح أثناء العدوان الأخير على القطاع، وترأس الاجتماع النائب مروان أبو راس مقرر لجنة الداخلية والأمن في



لقاء وفد التشريعي بالناخب الأول
لرئيس مجلس الشورى القطري الشيخ
عيسى بن ربيعة الكواري - الدوحة

دعاه لزيارة غزة
وفد التشريعي
يلتقي النائب الأول
لرئيس مجلس
الشورى القطري

من جانبه أكد الشيخ عيسى الكواري على عمق العلاقة التي تربط الشعب القطري بفلسطين والقضية الفلسطينية، مؤكداً في الوقت ذاته على استمرار دولة قطر في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني حتى استقلال فلسطين ودحر الاحتلال.

كما وجه الدكتور أحمد بحر دعوة باسم الشعب الفلسطيني والمجلس التشريعي للشيخ الكواري وأعضاء مجلس الشورى القطري لزيارة قطاع غزة، والاطلاع عن كثب على الخسائر الفادحة الناجمة عن العدوان الأخيرة على قطاع غزة من دمار كبير ومعاناة متواصلة لأهل قطاع غزة.

الحياة كافة في قطاع غزة. ووجه الوفد شكره العميق لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً على دعمهم المتواصل للقضية الفلسطينية وقطاع غزة، والذي تمثل أخيراً بتبرع قطر بمبلغ مليار دولار لصالح إعمار قطاع غزة من خلال مؤتمر إعادة إعمار القطاع المنعقد في القاهرة مؤخراً.

وأطلع وفد التشريعي الشيخ عيسى الكواري على آخر التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية ومدينة القدس والمسجد الأقصى، إضافة إلى اطلاعه على نتائج الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتأثيرها على البنية التحتية والعديد من القطاعات الحيوية، بالإضافة لتضرر مناحي

التقى وفد من نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناابة وعضوية النائبين إسماعيل الأشقر وعبد الرحمن الجمل بالنائب الأول لرئيس مجلس الشورى القطري الشيخ عيسى بن ربيعة الكواري في العاصمة القطرية الدوحة.

زاروا العلامة القرضاوي

وفد التشريعي يلتقي بالأسرى المحررين المبعدين إلى قطر



جانب من لقاء وفد التشريعي بالأسرى
المحررين في صفقة وفاء الأحرار - الدوحة



جانب من زيارة وفد نواب المجلس التشريعي
للدكتور يوسف القرضاوي - الدوحة

الشعب الفلسطيني ومقاومته في وجه العدوان. من جانبهم أشاد الأسرى المحررون بأداء المقاومة الفلسطينية في غزة وشعورهم بالفخر والعزة لانتصار المقاومة على الاحتلال، مؤكداً تمسكهم بخيار المقاومة كحل أمثل لتحرير كافة الأسرى من سجون الاحتلال، مجددين ثقتهم بأن المقاومة الفلسطينية قادرة على ذلك، وأن انجاز صفقة وفاء الأحرار (٢) ليست ببعيدة.

امتنا في القدس وفلسطين، منوها للدور المهم الذي يقوم به علماء الأمة تجاه القدس والمقدسات، ومعبراً عن أمله بالمزيد. في سياق آخر التقى نواب التشريعي أثناء تواجدهم في العاصمة القطرية الدوحة بالأسرى المحررون في صفقة "وفاء الأحرار" والمبعدون إلى قطر، حيث وضعهم في صورة التطورات الحاصلة في الوطن، وتداعيات الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وصورة الصمود التي ترجمها

تحرك علماء المسلمين لصد تلك الهجمة من خلال حث الدول العربية والإسلامية والمسلمين كافة في العالم للوقوف عند واجباتهم ومسئولياتهم تجاه حماية المقدسات الإسلامية ونصرة أهل فلسطين. من ناحيته أشاد العلامة القرضاوي بصمود أهل القدس في مواجهة إجراءات العدو الصهيوني الرامية لتهويد المدينة وتزييفها من أهلها وإضفاء الطابع اليهودي عليها وتزوير معالمها الإسلامية والعربية في أكبر حملة لطمس تاريخ

الشيخ القرضاوي أوضاع الشعب الفلسطيني، وما يعانيه أهل غزة بعد الحرب الأخيرة على القطاع، كذلك تطرقوا للحاجة الكبيرة من الدعم والمساندة التي تحتاجها مدينة القدس والمسجد الأقصى على وجه الخصوص في ظل الهجمة الشرسة التي يقودها المستوطنون اليهود، لتهويد القدس وفرض التقسيم الزمني والمكاني في المسجد الأقصى. وأكد نواب التشريعي على ضرورة

زار وفد من نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناابة وعضوية النائبين عبد الرحمن الجمل، وإسماعيل الأشقر الدكتور العلامة يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في مقر إقامته بالعاصمة القطرية الدوحة، والتقوا كذلك بالأسرى المحررين في صفقة شاليط المبعدون إلى قطر. وناقش نواب التشريعي خلال زيارتهم

نواب التشريعي في الضفة يواصلون أعمالهم رغم المعوقات والتعقيدات ومضايقات السلطة وملاحقة الاحتلال لهم

عن مدينتهم المقدسة، إلا أن نواب كتلة التغيير والإصلاح بالضفة يقومون بواجباتهم ويتواصلون مع جماهيرهم وجموع المواطنين في محافظاتهم ودوائرهم الانتخابية، "البرلمان" رصدت أنشطة النواب وفعاليتهم وأعدت التقرير التالي:

على الرغم من الإجراءات التعسفية التي تفرضها السلطة عليهم ضاربة عرض الحائط بشريعتهم المستمدة من انتخابات حرة ونزيهة، وعلى الرغم من ملاحقة الاحتلال لهم، ومصادرة حصانتهم البرلمانية عبر اعتقالهم والزج بهم في السجون، ومصادرة حقهم بالإقامة في القدس وإبعادهم

لقاء لجنة المتابعة العربية

التقى عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، ووزير القدس السابق، في مدينة رام الله، وفدا من لجنة المتابعة العربية في الداخل الفلسطيني المحتل، وضم وفد لجنة المتابعة العربية في الداخل رئيس اللجنة السيد محمد زيدان، ورئيس مجلس محلي سخنين مازن غنايم، ورئيس المجالس المحلية القطرية في الداخل، إضافة إلى عدد من الشخصيات المجتمعية والاعتبارية والسياسية.

وكان في استقبالهم كل من أمين سر المجلس التشريعي النائب د. محمود الرمحي، والنائبين المقدسيين أحمد عطون ومحمد طوطح، ووزير القدس السابق خالد أبو عرفة. وأفاد رئيس لجنة المتابعة العربية أن الزيارة جاءت للتعبير عن التضامن مع نواب القدس ووزيرها، ضد قرار الإبعاد الصادر بحقهم من قبل سلطات الاحتلال التي لا تقيم وزناً للقوانين الدولية ولا الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب، مضيفاً بأن تساهم في رفض سياسة الإبعاد عن المدينة المقدسة، ومحاولات طمس هويتها العربية والإسلامية، والسعي لتنفيذ مخطط الاحتلال ببناء الهيكل المزعوم على انقاض المسجد الأقصى. وتناول اللقاء أيضاً آخر المستجدات والتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية، وما وصلت إليه جهود تحقيق المصالحة، بدوره أوضح النائب طوطح تمسك حركته بالمصالحة الفلسطينية ودعم حكومة الوحدة الوطنية لتقوم بأعبائها كاملة تجاه أبناء الشعب الفلسطيني كافة.

كما ناقش النواب مع أعضاء اللجنة الأوضاع في الداخل الفلسطيني، وما يتعرض له أبناء شعبنا من تضيق وتمييز من قبل الاحتلال وسياساته العنجهية.

زيارة أهالي أسرى القدس

الي ذلك قام النائبين المقدسيين المبعدين أحمد عطون ومحمد طوطح، بالإضافة للنائب مريم صالح بزيارة عائلات وذوي الأسرى في سجون الاحتلال من أبناء مدينة القدس، حيث شملت جولة النواب زيارة بيوت أسرى قريتي بدو وقطنة.

وعبر النواب خلال الزيارة عن تضامنهم مع الأسرى في سجون الاحتلال في ظل الإجراءات القمعية التي تمارسها بحقهم إدارة السجون بالتزامن مع شنها الحرب العدوانية على قطاع غزة، مشددين على حق الأسرى في الحرية، والتمتع بالحقوق الإنسانية التي أقرها وكفلها القانون، وقال النائب عطون أن الزيارة تأتي في سياق النشاطات التي يقوم بها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بغية تثبيت أهالي الأسرى والاطمئنان عليهم والوقوف على معاناتهم.

وطالب النواب المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية والصليب الأحمر



المؤسسات الأهلية في المدينة، مشيدين بالدور المغربي المميز في القدس، وأيضاً الدور المهم الذي يقوم به صندوق بيت مال القدس الذي تشرف عليه مملكة المغرب.

من جانبه أكد السفير الحمزاوي على اهتمام جلالة الملك محمد السادس والحكومة المغربية وعموم أبناء المغرب بالقضية الفلسطينية، منوهاً لأنها تعتبر أولوية بالنسبة لهم، كما وعد برفع هذه التوصيات للقيادة المغربية مباشرة. واستعرض السفير الحمزاوي البرامج الإغاثية والتنمية التي تشرف عليها المملكة المغربية والرامية لدعم صمود أهل القدس وتعزيز مكانتهم في وجه آلة البطش الصهيونية، مؤكداً على مواقف بلاده الداعمة للشعب والقضية الفلسطينية.

وشرح النواب خلال اللقاء الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأسرى في سجون الاحتلال، ووضعوا السفير في صورة المعاناة التي يعيشها الأسرى في ظل التضيق الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحقهم، وخصوصاً النواب الأسرى، والإداريين، والمرضى، وكبار السن، مشددين على ضرورة وضع قضيتهم على سلم أولويات السياسة الخارجية المغربية، لإيجاد الحلول القانونية الكفيلة بالضغط على الاحتلال للإفراج عنهم.

الاحتلال المتكررة على المسجد الأقصى، زار وفد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني سفارة المملكة المغربية في رام الله، والتقوا بالسفير محمد الحمزاوي. وضم الوفد كلا من أمين سر المجلس التشريعي، الدكتور محمود الرمحي، والنائبين المبعدين عن مدينة القدس أحمد عطون ومحمد طوطح.

وبحث النواب مع السفير الحمزاوي الاعتداءات التي يقوم بها قطاعان المستوطنين، وقوات الاحتلال على المسجد الأقصى بشكل يومي. وطلبوا من خلال السفير جلالة الملك المغربي محمد السادس التدخل لوضع حد لهذه الاعتداءات بصفته رئيساً للجنة القدس المنبثقة عن الجامعة العربية، خصوصاً أن كل المؤشرات التي تجري حالياً، تتجه نحو تنفيذ الاحتلال مخططاته بتقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، في ظل صمت عربي وإسلامي، وتآمر دولي واضح. مؤكداً على ضرورة الدعوة لعقد جلسة طارئة ومستعجلة للقيادة العرب والمسلمين لبحث هذه الاعتداءات، وكبح جماح الاحتلال بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس.

كما طالب النواب المملكة المغربية بالعمل على تعزيز صمود أهلنا في مدينة القدس، من خلال دعم التعليم بالدرجة الأولى، إضافة إلى دعم

بالتحرك العاجل من أجل تقديم العون الطبي للأسرى المرضى من خلال إرسال بعثات طبية دولية لتلاطع على الأوضاع الصحية لهم وتزويدهم بما يلزم من علاجات وأدوية، وإجبار الاحتلال على التوقف عن ممارسة سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى.

وفي سياق متصل شارك النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون، ومحمد طوطح في الاعتصام الأسبوعي لأهالي الأسرى في مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة، وحث النائبان باسم الأسرى فصائل شعبنا على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية، وعدم العودة إلى مربع الانقسام، وتفعيل التضامن مع القضايا الوطنية كقضية الأسرى والقدس.

مطالبين البعثة الدولية للصليب الأحمر بالقيام بواجباتها الإنسانية والقانونية تجاه أسرانا في السجون، منوهين لأن الاحتلال لا يعامل الأسرى الفلسطينيين في سجنه بموجب قواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يحتم على الصليب الأحمر مضاعفة جهوده في زيارة الأسرى وتقديم العون الطبي والنفسي والخدمة الإنسانية لهم.

لقاء السفير المغربي

في إطار الجهود المبذولة لوقف اعتداءات

النائب د. نجاة أبو بكر لـ "البرلمان":

تعطيل التشريعي خدم الانقسام وأطاح بمكونات كبيرة داخل المجتمع والنظام السياسي



الحكومة الحالية غير مكتملة وما زالت لا تمارس الدور الحقيقي الذي يجب أن تمارسه، ولديها كثير من الاشكالات داخل الوزارات

لم أرى لغاية الان للحكومة أي دور في غزة على صعيد فك الحصار، ولا شيء يمنع الحكومة من التواصل مع الوزارات في غزة سوى أنه لا يوجد نية للعمل

ليس من مهمة الحكومة بقدر ما هو من مهمة النظام السياسي بأكمله، تحديدا حماس وفتح، وكيفية تطبيق هذا التفكيك للحصار الناتج عن الانقسام، وكيف يوصلوا الحقائق الى العالم، لأنه ليست رام الله هي التي تحاصر غزة، فرام الله محاصرة، وغزة محاصرة، الاحتلال هو الذي يحاصر لذلك يجب أن يكون لدينا شعار في غزة والضفة أولا وهو انهاء الانقسام من أجل رفع الحصار عن غزة والضفة.

ولا شيء يمنع الحكومة من التواصل مع الوزارات في غزة سوى أنه لا يوجد نية للعمل، لذلك أدعوهم جميعا للتوجه الى قطاع غزة، ليكونوا أسبوع في غزة وأسبوع في الضفة، وأدعو رئيس الوزراء أن يدعو إلى عقد الجلسة القادمة في قطاع غزة.

وبخصوص اللجنة القانونية لحل اشكالية الموظفين ورواتبهم لن نسمع بنتائج الا اذا كان هناك منظمة أو جهة حقيقية مانحة تقول هذا المبلغ للموظفين في غزة، ولا أصدق أي تعهدات أو كلام من هنا وهناك، سمعنا أن قطر عدة مرات تعهدت، ولم نرى منهم سوى مزيد من التدخلات داخل المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني، وكأنهم يقولون لنا سندفع ولكن بشرط، نحن لا نريد لأحد أن يتدخل في شؤوننا، نحن دائما نقاتل من أجل استقلالية القرار الفلسطيني، والان نقول لقطر وكل العالم لا نريد تدخلات في قضايانا الداخلية نحن لا نتدخل في شؤون داخلية لأي دولة عربية أو اسلامية.

كنايب في المجلس التشريعي ما المهام التي تمارسها الآن في ظل تعطيل المجلس؟

أمارس عدة أدوار، منها الدور الانساني المتعلق بالجوانب الاجتماعية المتعددة، أمارس الدور الرقابي على بعض السلوكيات الخاطئة التي تجتاح المجتمع الفلسطيني مثل سفاح القربى، وبعض القضايا الأخلاقية مثل تعاطي المخدرات، وقضايا تتعلق ببعض مشاكل الأراضي، وهذه

عن عطاءات ترسو على بعض الشركات ولا يعرف كيف رست عليها، وتم "فركشة" هذه القضايا، هناك قضايا أخرى في وزارات متعددة نحن نسعى إلى تصويبها، ربما خفت صوتنا إعلاميا ولكننا لا زلنا نعمل بصمت لكي نحل الاشكالات التي تحصل.

وقد لاحظت في الشهرين الماضيين أنه كل من كان يُشكك به أن أعطى معلومات عن أوضاع الوزارات كان يتم محاصرته وتحويله إلى صفة مستشار مثلا، أنا لا أريد أن أضر أحد، وفي غياب المجلس التشريعي سوف أبقى أعمل، وزملائي الذين يرغبون في العمل وهم صادقين في عملهم كذلك، لن نعدم الوسيلة في محاربة كل من تسول له نفسه الانحراف عن طريق الحق.

ما تقييمك لأداء حكومة التوافق الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

لا تزال الحكومة غير مكتملة ولا تزال لا تمارس الدور الحقيقي الذي يجب أن تمارسه، ولديها كثير من الاشكالات عالققة متراكمة داخل هذه الوزارات، لا تزال هناك عملية نزاعات على المسميات داخل الوزارات، وهناك نقطة في غاية الخطورة وهي أنه لا يوجد استراتيجيات نبني عليها العمل في الوزارات، فكل وزير يأتي إلى الوزارة ينسف العمل الذي قام به الوزير الذي قبله، ويبدأ من نقطة الصفر، وهذا أضعف المؤسسة وأضعف الوزارة، وقلل من هيبة الوزير وهيبة الموظفين، وأدى الى تفكك النسيج الاجتماعي داخل الوزارات.

يعاني قطاع غزة من العديد من الملفات الشائكة مثل رواتب موظفي حكومة غزة السابقة ومرتبات موظفي 2005، وتوحيد الوزارات، وقضية إعادة الاعمار، وفك الحصار، أين دور حكومة التوافق في حل كل هذه الاشكاليات؟

أنا لم أرى لغاية الان للحكومة أي دور في غزة أو في الضفة لفك الحصار، فك الحصار

ظهرت عدت تصريحات في الآونة الأخيرة عن تفاهات واتفاقات واتصالات تجريها الأطراف المعنية بغية عقد جلسة للمجلس التشريعي قبل منتصف نوفمبر القادم، كما بات واضحا أن أزمات القطاع ما زالت قائمة، في حين أن ملف الإعمار، وفك الحصار، قضايا تنتظر حلولاً من حكومة التوافق، هذه الملفات الشائكة وضعتها "البرلمان" بين يدي النائب نجاة أبو بكر وأعدت الحوار التالي:

الرئيس لم تعرض على المجلس التشريعي عملت ولكن كانت بلا رقابة وكان هنالك كثير من الأخطاء، كنا دائما نتصدى لذلك، وقد لاحظتكم ربما على وسائل الاعلام مناشدات وطايلات للرئيس والرأي العام، ضد من كان يعمل بشكل سيء داخل الوزارات، لا تزال هذه الظاهرة موجودة، وستبقى متجددة وموجودة طالما غاب الحساب وغاب الدور الهام للمجلس التشريعي الذي من المفترض أن يراقب على أداء الوزارات ويصوب المسارات الخاطئة.

في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي واستمرار تعطيله، كيف يمكن ممارسة الرقابة على عمل الحكومة؟

لو لم يوجد مجلس تشريعي نحن يجب أن نفتح ملفات، بالأمر كان لدي ملف في غاية الأهمية،

أدعو الحكومة للتواجد أسبوع في غزة وأسبوع في الضفة .. وأطالب رئيس الوزراء بعقد الجلسة القادمة لحكومته في القطاع

المقدسسين بحاجة لأفعال تنصفهم، بالإضافة لدعم مالي عربي يعزز صمودهم، وهم قد سئموا الشجب والاستنكار.

أمارس دوري الانساني المتعلق بالجوانب الاجتماعية المتعددة، بجانب الدور الرقابي على بعض السلوكيات الخاطئة

صرحت عدة أطراف من فتح وحماس باتفاق الحركتين على عقد جلسة للمجلس التشريعي قبل تاريخ 2014/11/15، هل هناك تطورات بهذا الخصوص؟

لا يوجد لدي معلومات، المعلومات التي نعرفها عبر وسائل الاعلام، ولكن كل ذلك مرهون باجتماع القادم بين فتح وحماس، وبإصدار مرسوم من السيد الرئيس لعقد جلسة للمجلس التشريعي، أنا علمت من بعض المصادر أن السيد الرئيس سوف يدعو لعقد هذه الجلسة بعد موافقة الكتل البرلمانية، وأعتقد أن الكتل البرلمانية جميعها تسعى الى هذا الموضوع وإلى تفعيل دور المجلس التشريعي.

أنا دائما كنت من أصحاب نظرية لماذا يتم التعطيل، فالتعطيل خدم الانقسام وأطاح بمكونات كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، لذلك يجب أن يكون هناك دعوة حريصة لإعادة تفعيل المجلس وتزويده بالحياة لأنه لا يعقل أن يبقى في هذه الحالة، فإما أن نذهب الى انتخابات واما أن نذهب الى عمل حقيقي للمجلس التشريعي.

في حال لم يتم عقد جلسة التشريعي قبل هذا التاريخ، ماذا سيكون وضع المجلس التشريعي في المرحلة القادمة؟

سيكون كما كان في الفترة السابقة معطل وكل نائب يعمل باجتهاده، هناك نواب يعملون ويفتحون المكاتب ولديهم الامكانيات للتواصل مع الجمهور، وهنالك أناس حتى لا يتواجدوا في البلاد ولا يمارسوا أي مهام.

نحن لن نعدم الوسيلة وسنبقى ندافع ونعمل بكل ما أوتينا من قوة، لأن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني يحتاج إلى من يرفع الإشارة الحمراء فهناك حالات من الانهيارات والتفسخ الاجتماعي والسياسي لا تحتاج إلى مسميات بقدر ما تحتاج الى عناوين حقيقية لكي ترمم هذا الخراب الذي أخذ يأكل بالمجتمع الفلسطيني ومؤسساته.

كيف يمكن لحكومة التوافق الوطني برئاسة الحمد لله أن تمارس عملها في ظل عدم منحها الثقة من المجلس التشريعي حتى الان، وقد مضى قرابة خمسة أشهر على تشكيلها؟

كل الحكومات التي أقسمت اليمين أمام



المستشار النائب محمد فرج الغول يروي للبرلمان تفاصيل حوارات تحديد الجلسة القادمة للتشريعي:

توافقنا مع كتلة فتح أكثر من مرة على عقد جلسة بكافة الكتل والقوائم قبل 15 نوفمبر



النائب محمد فرج الغول
مع المستشار محمد فرج الغول

في الوقت الذي كان يحضر هو وبعض النواب لقاء البرلمانين الدوليين دون علمنا وأكد لنا حرصه تنفيذ بنود اتفاق القاهرة وضرورة دعوة الرئيس لجلسه المجلس في موعد أقصاه ٢٠١٤/١١/١٥.

ولفت النائب الغول إلى أن رئيس كتلة فتح البرلمانية عزام الأحمد وعد بالقدوم إلى غزة للقائنا بعد انتهاء لقاء البرلمانين الدوليين ولم يحضر حتى الآن، ولا زلنا ننتظر للجلوس سوا ودعوة السادة النواب للتحضير للجلسة المرتقبة. أو مسارعة الرئيس للدعوة لدورة جديدة.

وأكد على انتظار كتلة التغيير والإصلاح سيكون حتى ٢٠١٤/١١/١٥، معبراً عن أمله أن تتم الدعوة قبل هذا التاريخ حتى يتمكن المجلس من عقد جلسته مشتركة لكامل أعضائه. و ألا يتم تجاوز هذا الموعد.

ومضى يقول "في حال عدم الدعوة في ٢٠١٤/١١/١٥- سيكون الرئيس أخل باتفاق المصالحة مرتين الأولى أنه لم يدع المجلس خلال مدة الشهر حسب الاتفاق الأول. والثانية أنه لم يقيم بالدعوة للدورة الجديدة قبل ١١/١٥. وفي حال لم يقيم بتلك الدعوة سنقوم باتخاذ إجراءات قانونية مناسبة. ولكننا نأمل أن يتم احترام التوافق واتفاق المصالحة الفلسطيني.

وعبر عن أمله أن يلتزم المجلس بكافة نوابه حتى يؤدي دوره في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها الشعب الفلسطيني على جميع المستويات. من خلال دورة جديدة تنهي الانقسام وتحقق المصالحة التي يتطلع لها أبناء شعبنا.

وشدد النائب الغول على أن المجلس التشريعي لا يستطيع ولا يمكنه التخلي عن واجبه في المتابعة والمراقبة والتشريع وأداء دوره كاملاً والأمانة والمسؤولية التي حملها له الشعب الفلسطيني وسيؤدي دوره كاملاً على كل الأحوال بإذن الله.

عزام الأحمد وعد بزيارة
غزة لترتيب عقد جلسة
ولا زلنا ننتظر

ننتظر دعوة الرئيس لدورة
برلمانية جديدة

والتحضير للجلسة".

وأضاف "وافق الجميع تقريباً ماعدا كتلة فتح البرلمانية وعلى لسان النائب الدكتور فيصل أبو شهلا الذي سافر هو ونواب فتح للضفة الغربية. وعاد طالباً أن يجلس معنا ككتلة التغيير والإصلاح فتفاجأنا بطلبهم الانتظار لإتفاق جديد في القاهرة واستجبنا لهذا الطلب رغم شعورنا أن هناك محاولات للتأجيل الغير مبرر". وذلك لسببين. أولهما قرب الاجتماع المزمع عقده في القاهرة في ذلك الحين بين فتح وحماس. والآخر لعدم إعطاء ذريعة لأحد بأننا نعمل وحدنا. وتابع النائب الغول يسرد تفاصيل الحوار بين كتلة التغيير وكتلة فتح البرلمانية "بعد العدوان واتفاق القاهرة الأخير ومطالبة الرئيس بدعوة المجلس لدورة في موعد أقصاه ٢٠١٤/١١/١٥". ثم معاودة الاتصال مرة أخرى وبالذات في كتلة فتح البرلمانية حيث تم التواصل مع النائب عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية من جينف

أكد المستشار النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن المجلس كان يعمل بصورة قانونية كاملة قبل اتفاق المصالحة بأغلبية النواب من كتلة التغيير والإصلاح. وبعض المستقلين. واستنكاف كتلة فتح وقوائم أخرى.

وبين النائب الغول في حوار خاص مع البرلمان أن كتلة التغيير قامت بتعليق جلسات المجلس لحين قيام المجلس بدعوته لدورة جديدة حسب اتفاق المصالحة. احتراماً لاتفاق القاهرة. مؤكداً تواصل الكتلة مع بعض النواب من الكتل والقوائم البرلمانية للتحضير لهذه الجلسة.

وأشار إلى أن نواب من حركة فتح والجبهة الشعبية وكذلك مستقلين حضروا بعض الفعاليات العامة في أجواء ايجابية ومناخ وودي. واستبشرنا خيراً وانتظرنا الدعوة للدورة الجديدة حسب اتفاق القاهرة.

وأضاف: "لكن قبل العدوان الصهيوني على غزة وبعد مرور مدة الشهر على تشكيل الحكومة. تفاجأنا بعدم التزام الرئيس بدعوة المجلس للدورة الجديدة".

وكشف المستشار الغول أن كتلة التغيير قامت بالاتصال برؤساء الكتل والقوائم البرلمانية وبعض النواب بصورة فردية. تبعها عقد اجتماعاً مشتركاً في غزة. وعقد مثله في الضفة الغربية. وكانت نتائج اللقاءات الاتفاق على ضرورة الضغط على الرئيس للإسراع بدعوة المجلس لدورة جديدة تنفيذاً لاتفاق المصالحة.

وتابع "بعد العدوان على غزة وقبل اتفاق تنفيذ بنود المصالحة الجديدة بالقاهرة. قمنا بالاتصال برؤساء الكتل والقوائم البرلمانية وبعض الأخوة النواب لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً من ضرورة دعوة الرئيس المجلس لدورة جديدة

أساسي الفلسطيني

من أهم القضايا التي الآن نعاني منها، لأنه لا يوجد قانون حقيقي معدل لتحديد الملكية، وكل يوم هناك حالات مشاكل وقتل على هذه الخلفية، ومن هذا المنطلق يجب على نائب المجلس التشريعي أن يعمل كل شيء حتى لو كان المجلس معطلاً. كذلك أعطي محاضرات في كل جامعات الضفة مجاناً بدون أي مقابل، لأنني أرفض أن أتعاظم مع أي مؤسسة تريد إعطاء مقابل عن تلك المحاضرات، لأنه يجب أن لا يأخذ عضو المجلس التشريعي أي راتب غير الذي يتقاضاه من المجلس. ويأتي الناس إلى مكنتي من كافة المحافظات وأحاول باستمرار أن أحل مشاكلهم، وكثيراً أتوجه إلى مواقع الأحداث لأرى الأمور على حقيقتها.

نسمع يومياً تصريحات من الرئاسة والحكومة الفلسطينية بأنه سوف يتم القيام بتحركات من أجل حماية مدينة القدس من اقتحامات المستوطنين والاعتداء على المسجد الأقصى، ماذا نتوقع بعد هذه التصريحات؟

لا أتوقع شيئاً لأنني أجد أن الكيان الصهيوني بكل منظماته التي تمتلك المليارات ذهب إلى تهويد القدس، وإن كنا فعلاً نريد قدس عربية بها فلسطينيين عرب مسلمين ومسيحيين مرابطين، نحن نحتاج إلى دعم القدس مالياً وأنا أعني ما أقول مالياً، ونحتاج إلى وقف دولية حقوقية وللمؤسسات اسلامية فعلاً تقوم بهذا الدور.

العرب يودعون مليارات الدولارات في البنوك الأوروبية وفي سويسرا هذه يجب أن تجمد ولا يجوز أن يتم استخدامها، بل تجنيداً لإعادة الاعتبار وتمكين الانسان الفلسطيني، وإلا فسوف تبقى المنظمات الصهيونية تشتري المتر بمليون دولار في القدس ولن يمنعه أحد.

نحن نسمع فقط شعارات، نريد أفعال لأن المقدسيين سئموا من حالة الاستنكار والشجب التي يسمعونها، هم يريدون فعلاً حقيقياً ينصفهم، فهم يتعرضون لكل أنواع وأشكال الحياة الكريهة التي يمكن أن يعيشها الانسان.

في ظل عدم تطبيق اتفاق المصالحة بشموليته، وعدم تحقيق أي انجاز في ملفات قطاع غزة بعد الاتفاق، فهل نتوقعي عودة الأمور إلى المربع الأول؟

لن يسمح الشرفاء في الوطن بالعودة إلى المربع الأول، ولن نقبل أن تبقى أصابع الاحتلال تمتد إلى النسيج الاجتماعي، ولن نقبل المزاوغة والكذب على دماء الشهداء والأسرى والجرحى ووجع الناس الذين ينتظرون من الحكومة أن تنقذهم في غزة. هناك عشرات الآلاف الآن في غزة يعانون من عدم وجود مسكن يأويهم ونحن مقبلون على فصل شتاء قاسي، نعلم كم غزة ضيقة وتحتاج إلى الكثير من العمل والجهد، لذلك نحن نحتاج إلى مصالحة حقيقية لا محاصصة ومزاوغة، ونأمل إنهاء كافة ملفات المصالحة قريباً.

خلال جلسة استماع له بالتشريعي

الكيالي: إيرادات القطاع تغطي النفقات والرواتب لو تحصلت عليها مالية غزة



جانب جلسة الاستماع التي عقدها المجلس التشريعي مع وكيل وزارة المالية

قال وكيل وزارة المالية يوسف الكيالي: "إن أموال المقاصة التي تحصلها إسرائيل عن المواد التي تدخل القطاع وتوردها لخزينة السلطة تبلغ ٦٠ مليون دولار تقريباً شهرياً، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الوقود الذي يدخل غزة، والإيرادات التي تحصل عليها وزارة المالية أيضاً، كل هذا يمكن أن يوفي باحتياجات قطاع غزة من نفقات تشغيلية ووقود ورواتب للموظفين، لو سمحت الوزارة في رام الله بإيصالها لقطاع غزة، بل وسيكون هناك فائض، وبالتالي فإن غزة لا تمثل عبئاً على موازنة الحكومة بقدر ما تمثل رافداً لاقتصاد الوطن".

جاء حديث الكيالي خلال جلسة استماع له عقدتها اللجنة الاقتصادية ولجنة الموازنة بالمجلس التشريعي لوضع المجلس في صورة التطورات لدى وزارة المالية، وقد عقدت الجلسة بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية بالتشريعي النائب د. عاطف عدوان، ورئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار، وعدد من نواب المجلس.

وشدد على أن إيرادات غزة تغطي النفقات والرواتب لو تحصلت عليها مالية غزة ولكن هذه الإيرادات تذهب لرام الله.

وأكد الكيالي أن إيرادات وزارة المالية في قطاع غزة انخفضت انخفاضاً حاداً في مرحلتين، الأولى

كانت عندما تم إغلاق الأنفاق بين غزة وجمهورية مصر العربية، والثانية بعد الحرب الأخيرة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة، حيث أصبحت إيرادات وزارة المالية بالكاد تكفي لسد احتياجات الوزارات ونفقاتها التشغيلية في قطاع غزة، وبالتالي وزارة الصحة التي تعاني نقصاً حاداً في كافة المستلزمات والمهمات الطبية.

وأوضح الكيالي أن إيرادات الوزارة تأثرت بعد الحرب بفعل تدمير عدد كبير من المؤسسات التجارية والاقتصادية في قطاع غزة، حيث كانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب للوزارة في غزة، أما الآن فلا تدفع ضرائب بل تطالب بتعويض مالي نظراً للخسائر الكبيرة التي ألتمت بها جراء العدوان، مضيفاً بضرورة أن تقوم الحكومة ببحث آليات تعويض المتضررين بالفعل وليس وعدم الاكتفاء بالقول فقط.

وأشار الكيالي إلى أن وزارة المالية في لقاءها مع نائب رئيس الوزراء في حكومة التوافق زياد أبو عمرو قبل أيام أبدت استعدادها لتحويل كافة الإيرادات التي تحصل عليها في القطاع إلى الحساب الموحد لوزارة المالية على أن تقوم الحكومة بدفع النفقات التشغيلية لقطاع غزة، غير أننا لم نلتقي أي جواب على ذلك.

وأضاف الكيالي: "حتى الآن مستوى التواصل بيننا

وبين وزارة المالية في رام الله هو صفر، فلا يوجد أي نوع من الاستجابة من الوزير أو وزارة المالية في رام الله على مراسلاتنا واتصالاتنا، وليس هناك أي التزام حتى الآن من وزارة المالية في رام الله تجاه أي من النفقات التشغيلية للوزارات في قطاع غزة أو دفع فاتورة رواتب الموظفين".

في المقابل استهجن رئيس اللجنة الاقتصادية النائب د. عاطف عدوان تقاعس حكومة التوافق عن الالتزام بالنفقات التشغيلية للوزارات في غزة، والتنصل من دفع رواتب موظفي حكومة غزة السابقة، مؤكداً أن عدم التزام حكومة التوافق بدفع النفقات التشغيلية للوزارات في غزة وتأخرها في البدء بعملية إعادة الأعمار، والاكتفاء بإطلاقها الوعود فقط فيما يتعلق برواتب الموظفين، كل ذلك أفقدها المصداقية، حسب قوله.

وأكد النائب عدوان أن البدء في عملية إعادة إعمار قطاع غزة من شأنه أن يرفع من موارد وزارة المالية والمعابر، وفتح العديد من مجالات العمل التي ستسهم بشكل أو بآخر في دفع عجلة الاقتصاد في قطاع غزة، والتخفيف من حدة البطالة".

منوهاً لضرورة أن تتسرع الحكومة بعملية الإعمار سريعاً نظراً لأن الأوضاع الإنسانية للمتضررين لا تسمح بمزيد من التأخير والتأجيل.

خلال ورقة عمل قدمت في يوم دراسي

د. المدهون يستعرض دور التشريعات والمؤسسات الدولية في الحفاظ على التراث الثقافي

للدعاية الصهيونية في العالم أجمع وبيان الوجه الحقيقي وحجم المجازر والانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية.

وأوصى بضرورة التنسيق مع المؤسسات والجهات المختصة داخلياً وخارجياً من الأفراد والمؤسسات القانونية وتوكلها لرفع القضايا بحق دولة الاحتلال.

وتضمنت ورقة العمل التي قدمها المستشار المدهون عدد من المحاور أهمها دور الاتفاقيات والمواثيق الدولية في حماية التراث الثقافي أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، كما استعرض دور المؤسسات الدولية في حماية التراث الثقافي أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

وتحدث عن آليات الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب الصهاينة لانتهاكهم قواعد القانون الدولي الخاصة بحماية التراث الثقافي أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

بالإسراع في إقرار مشروع قانون الآثار لتوحيد الأحكام القانونية النازمة للتراث العمراني، وكذلك إجراء حصر للممتلكات التي يسري عليها وصف التراث العمراني والعمل على تسجيلها لدى الجهات المختصة بسط الحماية القانونية عليها.

كما تضمنت توصياته في المؤتمر رفع دعاوى جزائية ضد قادة دولة الاحتلال "الحكومة الجيش" أمام المحاكم الدولية، المحاكم المحلية، أي محاكم خاصة يتم إنشاءها لهذا الغرض.

وشدد المستشار المدهون على ضرورة إعداد أرشيف حكومي يضم كل الوثائق والأدلة والمستندات والشواهد والمتعلقات الخاصة بالمجازر التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الحربي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة ٦٠ عام والتعاون مع الجامعات والمراكز المختصة في هذا المجال.

وطالب بالعمل على إنشاء دعاية حقيقية ومضادة

أوصى المستشار د. نافذ المدهون الخبير القانوني، والأمين العام للمجلس التشريعي بضرورة رفع دعاوى مدنية للمطالبة بالتعويض العادل عن الأضرار التي لحقت بالمؤسسات العامة والخاصة والمنشآت والبنى التحتية التي تعرضت للقصف والتدمير على يد سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، والسعي نحو محاكمة قادة دولة الاحتلال وجيشها ومحاكمتهم عما اقترفوه من جرائم في الأراضي الفلسطينية وخاصة جريمة تدمير ممتلكات التراث الثقافي وخاصة المساجد والمدارس والكنائس والمناطق الأثرية والقبور والمكتبات العامة والمؤسسات الرياضية وغيره . كما أوصى المدهون خلال ورقة عمل بعنوان دور التشريعات والمؤسسات الدولية في الحفاظ على التراث الثقافي في فلسطين مقدمها خلال مشاركته بيوم دراسي بعنوان (اثر الحروب على التراث الثقافي في قطاع غزة) نظمه مركز عمارة التراث "إيوان" بالجامعة الإسلامية بغزة

آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

القدس ... ألمٌ وأمل

ما زال جرح شعبنا الغائر في القدس يتعمق يوماً بعد يوم، بفعل إجراءات الاحتلال الصهيوني وإجرامه بحق المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك، فمن أعماله الاجرامية ضد المدنيين العزل الي سياساته الأمنية الرامية لتعزيز الوجود الصهيوني وحصر الامتداد العربي فيها، عبر الغاء اقامات عشرات الآلاف من أبنائها والقذف بهم خارج المدينة رغماً عنهم.

بل ووصلت جراحة العدو الصهيوني لاعلانه عن عزم الكنيست (برلمان الاحتلال) طرح مشروع قانون لفرض التقسيم المكاني والزمني في المسجد الأقصى، الأمر الذي يوفر مظلة شرعية وقانونية من وجهة نظر الاحتلال لدخول المغتصبين وغلاة المتطرفين للمسجد صباح مساء، وممارسة طقوسهم وشعائهم الدينية الزائفة في باحاته وساحاته ومرافقه.

لقد آن الأوان لإيقاف مسلسل الحقد الصهيوني الغاشم في القدس والضفة وبقية أجزاء بلادنا الحبيبة فلسطين، بات شعبنا تواقاً ليوم الخلاص من الاحتلال ودحره دون رجعة، اذا لا مفر من مقارنة الاحتلال وتصعيد الانتفاضة ضد قطاعان مستوطنيه الذين ما يتباطؤ لحظة عن قتل الفتية الفلسطينيين تارة دهساً بسياراتهم، وتارة اخري باطلاق النار عليهم عمداً مع سبق الاصرار والترصد.

يجب أن يعلم العدو أن أهل القدس ليسوا وحدهم في ميدان الصراع العنقادي، إنهم امتداد طبيعي لأمة المليار مسلم التي أضحي من الواجب عليها التحرك العاجل على الأبعد كافة، بغية لجم الاحتلال البغيض، إن الألم الناجم عن خنجر العدو المسموم والمغروس بالجسد الفلسطيني يجب أن يفجر موجات الغضب في وجه الاحتلال، حتى نضع حداً نهائياً لهذا الألم.

ألم شعبنا المتجدد يوجب على العالم الإسلامي التيقض والتنبه سريعاً، فلم يعد هناك مجالاً لمزيد من الغوص في نوم غير مرغوب به، والمطلوب أن يسعى العالمين العربي والاسلامي لاستبدال الألم بالأمل سريعاً، وذلك عبر توعية المجتمعات بالقيمة العنقادية للقدس، وبمكانة فلسطين في التراث الإسلامي، بل والمطلوب أن يتم تجاوز الكلمات والخطابات الي الأفعال والتحركات الفعلية.

الأمل يمكن أن يعود للقدس ولأهل فلسطين على الرغم من كل الجراحات التي يعانيها شعبنا، اذا أبدت الدول والمنظمات والمؤسسات والشخصيات الاعتبارية مستوى أكبر من المسؤولية والتعاطف مع القضية الفلسطينية والقدس والمسجد الأقصى، مطلوب جهود دبلوماسية لتعريف الشعوب والحكومات في كل قارات العالم بخطورة الوضع، وممارسات الاحتلال في فلسطين عموماً والقدس على وجه الخصوص.

مطلوب بذل جهود حثيثة ومتواصلة من أجل تعرية إجراءات الاحتلال، بل وملاحقة قادته في المحاكم الدولية، ومرافق القضاء الدولي لما يرتكبه من جرائم بحق المقدسات، والآثار الاسلامية التي تتعرض للنهب والسلب وتزوير الحقائق من قبل الاحتلال، إننا كمسلمين لدينا كم هائل من القوى البشرية التي يمكن أن يتم التلويح بتحريكها، وهو بلا شك أمر يرفع الاحتلال.

الحقيقة المغيبة عمداً أن الدول العربية والاسلامية لديها جيوش منظمة، ولا نبالغ اذا قلنا أنها مدربة ومزودة بأحدث الأسلحة والمعدات أحياناً، وهي سريعة التحرك اذا تعرض أمن الحاكم للخطر، ولكنها لا تحرك ساكناً اذا ما تعلق الأمر بالقدس والأقصى وفلسطين، لماذا تبني هذه الجيوش؟ وما الفائدة منها؟ وأليس من المعيب أن تستنزف موارد الأمة المالية؟ وتبقى صامته خرساء، عاجزة عن نصررة القبله الأولى. يبقى الأمل معقود بالله، وبالشعوب، والقوى الحية والفاعلة، وأحرار العالم كافة، لتحويل ألم القدس لأمل يزهو مجدداً ونصراً قريباً بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز.